ناظر الجيش بنا على ماظهر له من ... يكون الا في
هذا التركيب مسوقة لقصد اثبات ما نفي قبلها لما بعدها والايتم ذلك الا بان يكون ما
قبلها تاما لئلا يقدر قبل الا خبر محذوف واذا لم يقدر قبل الا خبر قبلها وجب ان يكون ما
بعدها هو الخبر وهذا هو الذي تركن اليه النفس وقد تقدم تقرير صحة كون الاسم المعظم
في هذا التركيب هو الخبر قلت كلامه هذا يقتضي ان الخلاف في كون الاستثناء من
النفي اثباتا ام لا انما هو بدخل الاستثناء المفرغ فيه وظاهر كلام الامام الرازي وكثير من الاصوليين
عموم ذلك الخلاف فيه ولهذا اورد على القائل بان الاستثناء من النفي ليس باثبات انه
يلزم على ذلك الا يحصل التوحيد بكلمة الشهادة واجيب بما ذكرناه انتهى من النظر قيل
بحث ناظر الجيش هذا اخر ما يتعلق بقصد اعراب تركيب هذه الكلمة المشرفة على
اختصار وبالله تعالى التوفيق واما ما معنى هذه الكلمة المشرفة فلاشك انها محتوية
على نفي واثبات فالمنفي كل فرد من افراد حقيقة الاله غير مولانا جل وعز والمثبت
من تلك الحقيقة فرد واحد وهو مولانا جل وعز والمراد بالا لعمد حقيقة الاله
عليه تعالى بمعنى انه لايمكن ان توجد تلك الحقيقة لغيره تعالى لا عقلا ولا شرعا
وحقيقة الاله هو الواجب الوجود المستحق للعبادة ولاشك ان هذا المعنى كلي
اي يفيد بحسب مجرد ادراكه معناه ان يصدق على كثيرين لكن البرهان القطعي
دل على استحالة التعدد فيه وان معناه خاص بمولانا جل وعز فقط والاسم المعظم
المذكور بعد حرف الاستثناء ليس هو بمعنى الاله فيكون كليا بل هو جزئي علم
على ذات مولانا جل وعز لا يقبل معناه التعدد ذهنا ولا خارجا ولو كان بمعنى
الله كمعنى الاله لزم استثناء الشيء من نفسه ولزم الا يحصل توحيد من هذه
الكلمة المشرفة وكذا لو كان معنى الاله جزئيا مثل الاسم المعظم لزم ايضا استثناء
الشيء من نفسه والتناقض في الكلام باثبات الشيء نفيه والحاصل ان المعاني
المقدرة عقلا في هذه الكلمة باعتبار معنى المستثنى منه والمستثنى اربعة ثلاثة منها باطلة
والرابع ينقسم قسمين احد قسميه باطل والاخر هو الذي يصح من الاقسام كلها فالثلاثة
الباطلة ان يكونا جزئيين او كليين او الاول جزئيا والثاني كليا والرابع عكس الثالث
وهو ان يكون الاول كليا والثاني جزئيا فان كان المراد بالكلي الذي هو الاله المطلق
المعبود لم يصح لما يلزم عليه من الكذب لكثرة المعبودات الباطلة وان كان المراد
بالاله المعبود بحق فهذا الذي يصح من هذه الاقسام كلها الا ان يكون الاله كليا بمعنى

المعبود بحق والاسم المعظم علم للفرد الموجود منه فالمعنى على هذا لا مستحق للعبودية
له موجودا وفي الوجود الا الفرد الذي هو خالق العالم جل وعلا وان شئت قلت
في معنى الاله هو المستغني عن كل ما سواه والمفتقر اليه كل ما عداه وهو اظهر من
المعنى الاول واقرب منه وهو اصل له لانه لا يستحق ان يعبد اي يذل له كل
شيء الا من كان مستغنيا عن كل ما سواه ومفتقرا اليه كل ما عداه فظهر ان العبارة
الثانية احسن من الاولى وبهذا يتجلى اندراج عقائد الايمان تحت هذه الكلمة ويتسع
بها صدر المؤمن بفيضان انوار المعارف ويكون على ساحل النجاة والامن من كل
خبط وقع في معنى هذه الكلمة ويرحل الضعيف والقوي في روضة هذه الكلمة
الشريفة يمرح في ازهارها ويتنزه في سبيل انهارها ويجتني من ثمار معارفها
ويسمع من تغريد اطيارها هدايا نبهنا ما كتبه له ولهذا اخترنا في اصل العقيدة التعبير
بها لهذه الكلمة المشرفة قال المقترح في الاسرار العقلية في معنى هذه الكلمة
المشرفة ما نصه ولفظ الاستثناء في الحقيقة لا يجري على ظاهر ما يفهمه كل احد من انه
نفي واثبات اذ يلزم منه هناك كفر وايمان وقد قال الفقهاء ان المقر بعشرة
الا ثلاثة مقر بسبعة لا بعشرة ويبقى منها ثلاثة اذ يلزم الا يقبل منه نفي للسبعة
عبارتان سبعة وعشرة الا ثلاثة لكن صيغة النفي ابلغ في افادة الوحدانية اذ
يلزم منه نفي الكمية المتصلة والمنفصلة انتهى قلت يعني بالكمية المتصلة
التركيب في ذات الاله جل وعلا وبالكمية المنفصلة وجود اله ثان منفصل مماثل
وما ذكره من المعنى لدفع التناقض في الاستثناء لا يتعين اذ قد اختلف علماء الاصول
في تقرير المعنى في نحو عشرة الا ثلاثة فقال الاكثرون المراد بعشرة الا ثلاثة انما هو سبعة
والا ثلاثة قرينة لارادة السبعة بالعشرة ارادة الجزء باسم الكل وقال القاضي
ابو بكر المجموع وهو عشرة الا ثلاثة بازاء سبعة كانه وضع لها اسمان مفرد وهو
سبعة ومركب وهو عشرة الا ثلاثة وهذا هو القول الذي اختاره المقترح في كلمة الوحدانية
وقيل المراد بعشرة في هذا التركيب هو معنى عشرة باعتبار افرادها كلها اعني السبعة والثلاثة
معا ثم اخرجت الثلاثة بالا فبقيت سبعة ثم اسند اليها الحكم بعد الاخراج فلم
يلزم تناقض في الحكم اذ ثبوته انما هو للباقي بعد الاخراج قيل وهذا القول هو الصحيح
وادلة ذلك كله مستوفيات في فن الاصول ولا يخفى تقدير هذه الاقوال كلها في

Copyright © King Saud University